

أنظمة فرض الضريبة حسب التشريع الجبائي الجزائري و إلتزاماتها عرف النظام الجبائي الجزائري عدة إصلاحات من أهمها إصلاحات بداية التسعينات كما شهد النظام الجبائي الجزائري مراحل أخرى من الإصلاحات، وعرفت إصلاحات 2022 عودة النظام المبسط ضمن أنظمة فرض الضريبة بعدها كان النظام الضريبي الجزائري مستقرا على نظام الربع الحقيقى ونظام الضريبة الجزافية ^أ والـ: **نظام الربع الحقيقة** يخضع لنظام الربع الحقيقى بصفة إجبارية للأشخاص الطبيعيون الذين يمارسون وكذا التعاونيات الفنية والتقليدية التي يتجاوز رقم أعمالها تخضع أيضا وجوبا لنظام الربع الحقيقى، الأنشطة المستثناة من الخضوع لنظام ^ب أنشطة استيراد السلع والبضائع الموجهة إلى العادة البيع على حالها، ^ج أنشطة الطعام الفندقة المصنفة، ^د القائمون بعملية تكرير وإعادة رشكلة المعادن النفيسة وصانعي وتجار المنتجات التعاونيات الفنية والتقليدية الذين لم يتجاوز رقم أعمالهم السنوي سقف ثمانية مليون دينار وأرادوا الخضوع لنظام الربع الحقيقى حسب رغبتهم و اختيارهم، يقوموا ببابلاغ **الإدارة** (المصلحة) المختصة برغبتهم من خلال إيداع طلبهم الخضوع لهذا اللتزامات التصريحية: يتقييد المكلفين الخاضعون لنظام الربع الحقيقى بمجموعة من اللتزامات وهذا على 1. التصریح بالوجود (سلسلة ج 8): إيداع تصريح بالوجود (سلسلة